



قطر- رؤية اقتصادية

ديسمبر ٢٠١٧



المحتويات

2	نبذة عامة
3	المستجدات الأخيرة
5	آفاق الاقتصاد الكلي
7	المؤشرات الرئيسية
8	مطبوعات مجموعة QNB
9	الشبكة الدولية لمجموعة QNB

الفريق الاقتصادي

economics@qnb.com

روري فايف

رئيس قسم الاقتصاد بالإنبابة

+974 4453 4643

rory.fyfe@qnb.com

علي جعفري

اقتصادي

+974 4453 4423

ali.jaffery@qnb.com

نانسي فهميم

اقتصادية

+974 4453 4648

nancy.fahim@qnb.com

عبد الرحمن الجهني

محلل أبحاث - متدرب

+974 4453 4436

abdulrahman.aljehani@qnb.com

الإغلاق التحريري: 31 ديسمبر 2017

ملخص تنفيذي

المستجدات الأخيرة

- تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة قطر قليلاً إلى 1.5% في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2017 من 2.2% في 2016 وظل القطاع النفطي هو السبب الرئيسي لتباطؤ النمو
- تلاشى أثر الحصار حيث تعافى القطاعان الأكثر تأثراً به، أي التجارة والبنوك، إلى مستوياتهما لما قبل الأزمة
- طرأ ارتفاع في أسعار النفط في 2017 بسبب اتفاق أوبك لخفض الإنتاج والطلب العالمي الذي كان أعلى من المتوقع
- انخفاض التضخم في مؤشر أسعار المستهلك في 2017 حيث عوض انخفاض الإيجارات عن الارتفاع في أسعار المواد الغذائية
- تقلص العجز المالي في النصف الأول من 2017 بسبب انخفاض الإنفاق وارتفاع أسعار وإيرادات النفط
- تمكن القطاع المصرفي من الصمود أمام الحصار، فقد ظلت السيولة عالية وتواصل تدفق التسهيلات الائتمانية إلى الاقتصاد مع ارتفاع رسملة وربحية البنوك

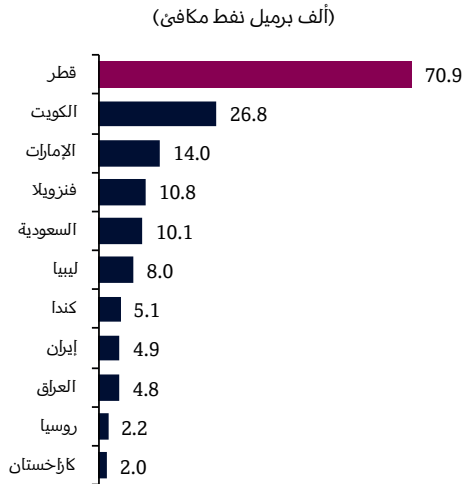
آفاق الاقتصاد الكلي (2018 - 2020)

- من المتوقع أن يتسارع نمو القطاع غير النفطي مع تراجع الضغوطات على الموازنة العامة بسبب ارتفاع أسعار النفط، بالإضافة إلى ارتفاع الاستثمار المرتبط بالإنتاج طويل الأجل للغاز الطبيعي المسال ابتداءً من 2019 وما بعده
- سيتباطأ نمو القطاع النفطي في البداية نتيجة تمديد اتفاق أوبك لإنتاج النفط ولكن يتوقع له أن يرتفع بعد ذلك مع انتهاء العمل بالاتفاق
- يتوقع ارتفاع أسعار النفط إلى 58 دولاراً أمريكياً للبرميل في المتوسط خلال 2018 نتيجة خفض الإنتاج من قبل أوبك والنمو الكبير في الطلب وأن يظل بحدود 60 دولاراً أمريكياً للبرميل في 2019-2020 بسبب سقف الأسعار الذي سيفرضه نمو إمدادات النفط في الولايات المتحدة بينما ستعمل أوبك على الحفاظ على حد أدنى للأسعار
- من المفترض أن يرتفع معدل التضخم في 2018-2019 نتيجة تطبيق ضريبة القيمة المضافة، ولكن قد يتراجع بعد ذلك تدريجياً
- من المتوقع أن يزيد فائض الحساب الجاري مع الارتفاع في صادرات النفط ونمو معتدل في الواردات
- تتوقع تحول العجز في الموازنة من -0.5% في 2018 إلى فائض بنسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي في 2019 وبنسبة 4% من الناتج المحلي الإجمالي في 2020 نتيجة تعويض الارتفاع في إيرادات النفط والغاز عن الزيادة في الإنفاق الحكومي
- من المتوقع استقرار النمو في القطاع المصرفي حيث ستؤدي فوائض الموازنة إلى خفض احتياجات الحكومة للتمويل ومع بقاء القروض المتعثرة عند مستويات منخفضة خلال فترة التوقعات

نبذة عامة

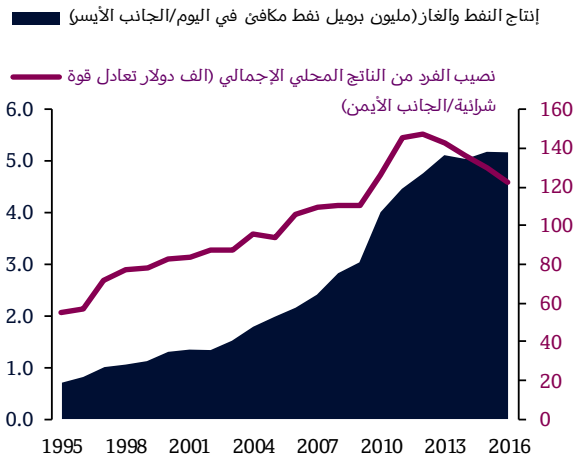
نصيب الفرد من ثروة النفط والغاز في قطر هو الأعلى في العالم

نصيب الفرد من احتياطيات النفط والغاز (2016)



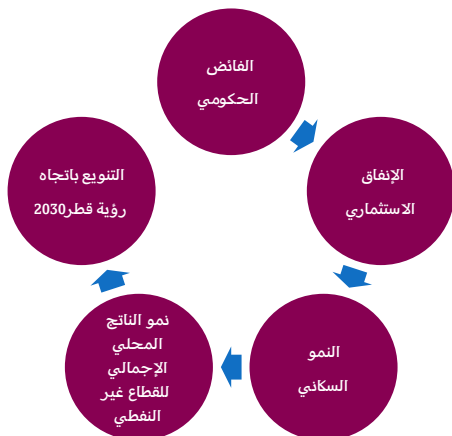
المصادر: BP وصندوق النقد الدولي وقسم الاقتصاد في QNB

إنتاج النفط والغاز ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي



المصادر: BP ووزارة التخطيط التنموي والإحصاء وقسم الاقتصاد في QNB

استراتيجية قطر للتنوع الاقتصادي



المصدر: قسم الاقتصاد في QNB

تملك دولة قطر ثروة ضخمة من النفط والغاز خاصة بالقياس إلى صغر تعداد سكانها. فهي تملك ثالث أكبر احتياطي من الغاز في العالم بعد كل من إيران وروسيا، ويقدر بـ 866 تريليون قدم مكعب. ويوجد معظم احتياطيات الغاز في حقل بحري يعرف بحقل الشمال. ويعد حقل الشمال أكبر حقل مفرد للغاز الطبيعي غير المصاحب في العالم. ولدى قطر أيضاً احتياطيات كبيرة من النفط الخام والمكثفات تبلغ 1.5% من إجمالي الاحتياطيات العالمية المؤكدة. وبلغ إجمالي احتياطيات قطر المؤكدة من الغاز والنفط الخام والمكثفات 187 مليار برميل نفط مكافئ في عام 2016. وهذا بدوره يعادل 70.9 ألف برميل نفط مكافئ من احتياطيات النفط والغاز لكل مواطن، ويعتبر هذا المعدل الأعلى في العالم بفارق كبير وبحسب معدلات الاستخراج الحالية، ستدوم احتياطيات دولة قطر المؤكدة من الغاز لمدة 136 سنة أخرى ومن النفط لمدة 36 سنة قادمة.

تطوير احتياطيات قطر الضخمة من الغاز الطبيعي كان وراء ارتفاع دخل الفرد حتى عام 2011

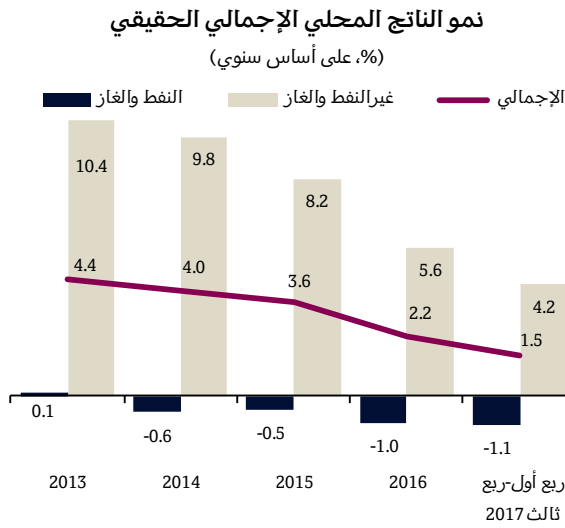
استثمرت دولة قطر بقوة في إنتاج الغاز الطبيعي المسال منذ بداية تسعينيات القرن الماضي. وقد شهد هذا القطاع مرحلة من النمو السريع، خصوصاً في النصف الثاني من العقد الأول لهذا القرن. وكان لقطر دور ريادي في الاستثمار في إنتاج الغاز الطبيعي المسال، ولذلك فقد أصبحت أكبر دولة مصدرة للغاز الطبيعي المسال في العالم (حصة تبلغ أكثر من ربع السوق العالمي في 2017). كما أن قطري ثاني أكبر مصدر للغاز في العالم بعد روسيا عند احتساب صادرات خطوط الأنابيب. وقد مكن تطوير القطاع النفطي دولة قطر من أن تصبح أغنى دولة في العالم، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 124 ألف دولار أمريكي في عام 2016 على أساس تعادل القوة الشرائية. وفي عام 2005، قامت السلطات بتجميد مشاريع تطوير إنتاج الغاز في حقل الشمال، مع السماح باستمرار المشاريع القائمة. وقد بلغت مرحلة النمو الاقتصادي المعتمد على النفط والغاز ذروتها في عام 2011 بعد إنجاز معظم المشاريع. غير أن هذا سيتغير في المدى المتوسط. ففي أبريل 2017، أعلنت شركة قطر للبترول عن رفع التجميد عن إنتاج الغاز وتخطط لزيادة بنسبة 30% في إنتاج الغاز الطبيعي المسال خلال 5-7 سنوات.

يتم استثمار عائدات النفط والغاز في مشاريع البنية التحتية الرئيسية، وهو ما يساعد في عملية التنوع الاقتصادي

تهدف رؤية قطر الوطنية 2030 إلى تحويل الدولة إلى اقتصاد قائم على المعرفة. وتحقيقاً لهذه الغاية، استخدمت قطر فوائض النفط والغاز الكبيرة لتنفيذ برنامج ضخم للاستثمار في البنية التحتية. وقد اجتذب الإنفاق الاستثماري على المشاريع الذي يهدف للتطوير بعيد المدى للدولة إلى جانب الاستعداد لاستضافة كأس العالم 2022 أعداداً كبيرة من العاملين الأجانب. ووفر الإنفاق الاستثماري بالإضافة إلى النمو السكاني دفعة قوية للطلب المحلي وعزز النمو في القطاع غير النفطي وساهم في تنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط والغاز وبعد عام 2022، يتوقع لقطر أن تدخل مرحلة جديدة من تنمية رأس المال البشري تقوم على اجتذاب وتطوير المهارات والمحافظة عليها.

المستجدات الأخيرة (2017)

أثبت اقتصاد قطر صلابته في عام 2017

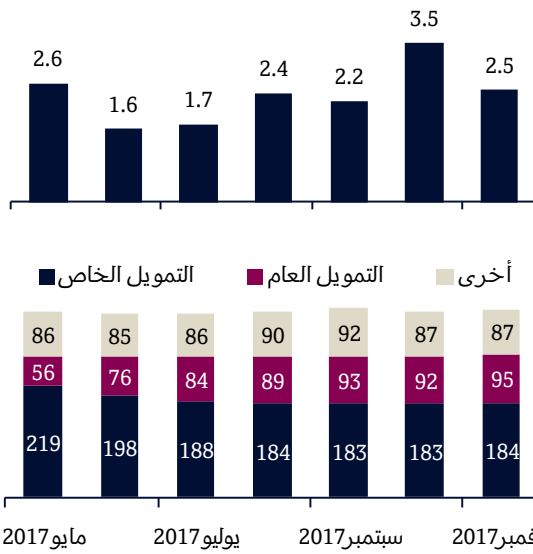


المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وهيئة أبحاث إلتكس وقسم الاقتصاد في QNB

التجارة والسيولة في قطر بعد الحصار

(مليار دولار)

الواردات

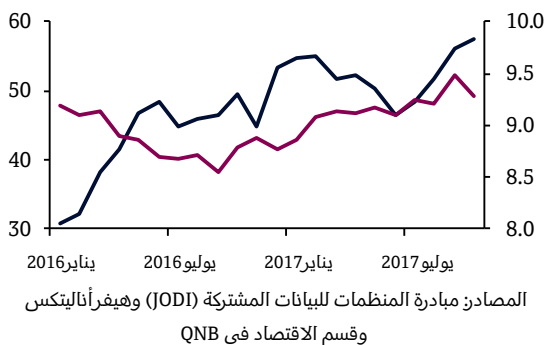


المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وهيئة أبحاث إلتكس وقسم الاقتصاد في QNB

سعر نفط برنت الخام والإنتاج الأمريكي

سعر النفط (دولار/برميل)

أنتاج النفط الخام الأمريكي (مليون برميل في اليوم)
(الجانب الأيمن)



المصادر: مبادرة المنظمات للبيانات المشتركة (JODI) وهيئة أبحاث إلتكس وقسم الاقتصاد في QNB

تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في قطر إلى 1.5% خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2017 وذلك من 2.2% في عام 2016. وجاء معظم الانخفاض نتيجة تباطؤ النمو في قطاع النفط والغاز الذي أنكمش بنسبة 1.1% نتيجة لاتفاق خفض الإنتاج من قبل أوبك إضافة إلى أعمال الصيانة لمحطات الغاز الطبيعي المسال، حيث يتم إغلاق محطات الغاز الطبيعي المسال وفقاً لجدول منتظم للصيانة. وظل النمو في القطاع غير النفطي قوياً، حيث بلغ في المتوسط 4.2% خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام، بالرغم من الاضطراب الذي وقع نتيجة النزاع الإقليمي والحصار الذي فرض على قطر (انظر أدناه). وأدى الحصار إلى تباطؤ طفيف في النمو خلال الربعين الثاني والثالث، ولكن الاقتصاد عاد بسرعة إلى مستوياته لما قبل الأزمة. ويستمر برنامج البنية التحتية حسب الجدول المحدد مع ترسية عدد كبير من المناقصات، في حين أن النمو السكاني والبيانات الشهرية الأخرى تشير إلى أن الاقتصاد واصل نموه المضطرب، كما كان متوقعاً، خلال الفترة من الربع الأول للثالث.

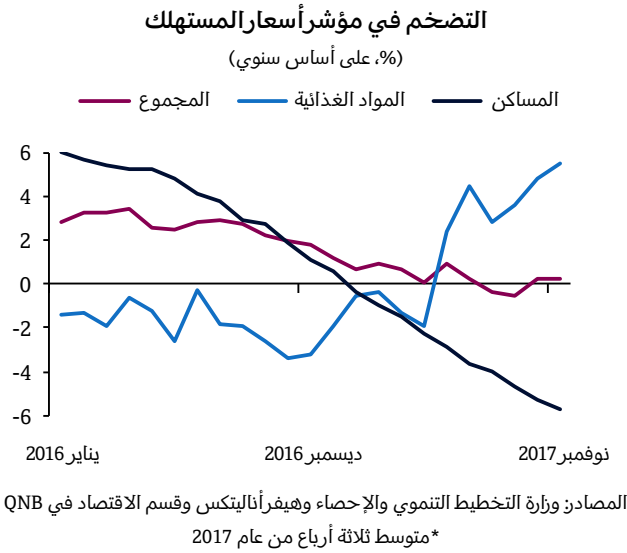
تلاشى أثر الحصار بسرعة

تم فرض حصار على قطر بشكل غير متوقع في يونيو 2017 من قبل عدد من الدول المجاورة، وهي المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومصر والبحرين، وهو ما ترتب عليه تداعيات على الاقتصاد في البداية من خلال قطاعين. أولاً، التجارة، فبينما لم تحدث اضطرابات في الصادرات النفطية، تأثرت الواردات بين شهري يونيو - يوليو، حيث كانت تعتمد دولة قطر على جيرانها - الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية - في إمدادات المواد الغذائية ومواد البناء. غير أنه مع حلول شهر أغسطس، كانت الواردات قد عادت تقريباً إلى مستويات ما قبل الحصار بفضل الجهود التي بذلتها السلطات لإيجاد شركاء تجاريين جدد، وتنويع إمدادات القطاع الخاص وإعادة توجيه طرق التجارة. وثانياً، تأثرت السيولة بسحب بعض الودائع من البنوك، لكن التدفقات الخارجة قد عكست وجهتها الآن، وتم التعويض بشكل أكبر عن طريق ضخ سيولة من القطاع العام، مما عزز السيولة بشكل عام في القطاع المصرفي. وقد واجهت قطر الحصار بشكل استباقي من خلال طرح مشاريع اقتصادية تركز على تحقيق الاكتفاء الاقتصادي الذاتي للمدى الطويل والاستدامة داخل القطاع الخاص. ونتيجة لذلك، يجري فتح مجالات جديدة للاستثمار في مجالات النقل والخدمات اللوجستية وإنتاج المواد الغذائية وغيرها من السلع الأساسية. وأخيراً، أعلنت قطر عن زيادة كبيرة في إنتاج الغاز الطبيعي المسال، مع الفرص الاستثمارية المرتبطة بها.

ارتفعت أسعار النفط في عام 2017

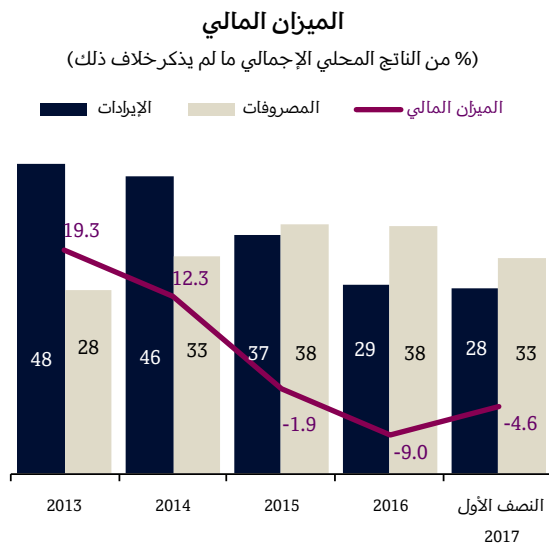
في عام 2017، بلغ متوسط أسعار خام برنت 54.8 دولار أمريكي للبرميل، مقابل 44 دولار أمريكي في عام 2016. ويعود هذا التعافي لعاملين رئيسيين. أولاً، قامت أوبك و10 دول من غير أعضائها، بما في ذلك روسيا، بتنفيذ اتفاق لخفض الإنتاج بمقدار 1.8 مليون برميل يومياً، تحملت أوبك منه 1.2 مليون برميل يومياً. وكان الالتزام بالاتفاق قوياً خلال الفترة من يناير إلى نوفمبر 2017 حيث كان بنسبة 91% لدول أوبك و83% لغير دول أوبك، بحسب وكالة الطاقة الدولية. وكان الهدف من التخفيضات هو مواجهة ارتفاع إنتاج النفط في الولايات المتحدة والمساعدة في خفض المخزونات النفطية العالمية إلى متوسطها التاريخي خلال خمس سنوات. وكان العامل الثاني الذي دعم الأسعار هو نمو الطلب العالمي على النفط الذي كان أقوى من المتوقع. وتستفيد قطر من ارتفاع أسعار النفط من خلال زيادة الصادرات وبالتالي زيادة الإيرادات الحكومية.

ارتفاع التضخم في المواد الغذائية نتيجة للحصار قابله انخفاض في تضخم إيجارات المساكن



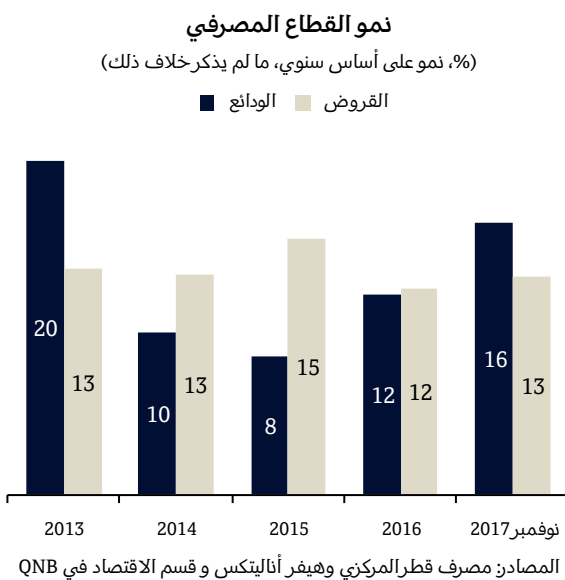
ارتفع التضخم في المواد الغذائية من -1.9% على أساس سنوي في مايو إلى 3.9% في المتوسط ما بين يونيو ونوفمبر وقد أدت الزيادة في التكاليف المرتبطة بالحصار، مثل إقامة طرق تجارية جديدة واستيراد الأغذية من خارج المنطقة إلى رفع أسعار الأغذية المحلية. وفي نفس الوقت، ارتفعت تكاليف النقل بما يتماشى مع ارتفاع أسعار النفط الخام حيث تقوم السلطات الآن بتعديل أسعار البنزين على أساس شهري لتعكس التغيرات في سوق النفط العالمية. غير أن هذه التكاليف المتزايدة قابله انخفاض في الإيجارات، والتي انخفضت بنسبة 2.8% حتى الآن هذا العام. واستعداداً لكأس العالم، فإن قدر كبيراً من الوحدات السكنية قد دخلت السوق. وبالرغم من أن عدد السكان لا زال في ارتفاع، إلا أن النمو السكاني قد تباطأ، مما أدى إلى بعض الفائض في المعروض من العقارات في شرائح معينة من السوق العقارية.

تقلص العجز في الموازنة العامة في قطر في النصف الأول من عام 2017



بلغ متوسط العجز في النصف الأول من عام 2017 ما نسبته 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 9.0% في عام 2016. ويرجع هذا التحسن إلى انخفاض الإنفاق وارتفاع الإيرادات. فقد انخفضت النفقات بنسبة 6.7% في النصف الأول من عام 2017 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2016. وهذا يعكس على الأرجح انخفاض النفقات الجارية حيث أعلنت السلطات في موازنة عام 2017 في بداية العام بأن ترشيد النفقات الجارية سيستمر في حين أن الإنفاق الرأسمالي سيرتفع قليلاً. وارتفعت الإيرادات بنسبة 5.0% خلال النصف الأول من العام بسبب ارتفاع أسعار النفط. كما أصدرت الحكومة سندات وصكوك محلية بقيمة 7.7 مليار دولار في النصف الأول من العام. وأدى ذلك إلى زيادة نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي إلى ما يقدر بنحو 58.5% في النصف الأول من عام 2017، بزيادة طفيفة من 57.8% في عام 2016.

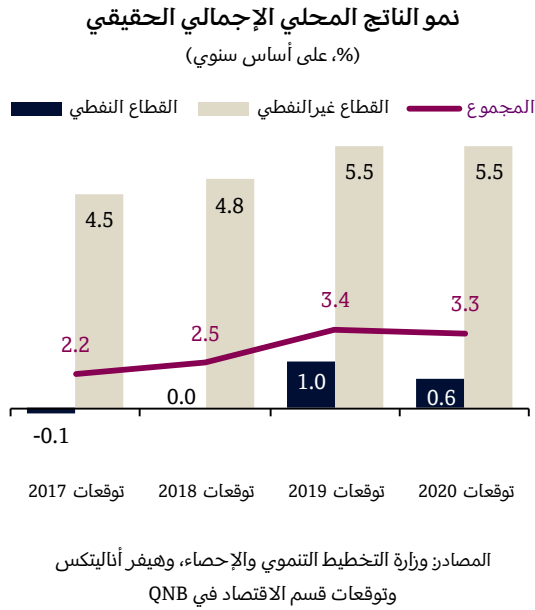
أثبت النظام المصرفي صلابته ومرونته



رغم الحصار، فقد ظلت السيولة في وضع قوي وصحي بشكل عام في القطاع المصرفي كما هو مبين أعلاه. وبلغ نمو الائتمان 13% في نوفمبر 2017، وذلك بارتفاع من 12% في 2016 على خلفية زيادة الطلب من القطاع العام إلى جانب قطاعي العقارات والاستهلاك. وبشكل عام، تظل السيولة في القطاع المصرفي أكثر من كافية مع نمو في الودائع بلغ 16% على أساس سنوي في نوفمبر 2017. وظلت نسبة الفائدة ما بين البنوك دون تغيير تقريباً خلال الصيف، كما بقيت مؤشرات السلامة المالية قوية. عموماً، ظل النظام المصرفي يتمتع برسملة جيدة مع نسبة كفاية رأس المال في حدود 16%، أي أعلى بكثير من متطلبات بازل. كما ظلت جودة الأصول مرتفعة وأظهرت صلابتها حتى عند تعرضها للضغوط مع مستوى منخفض من القروض المتعثرة عند حوالي 1.3% من إجمالي القروض. وقد أفضى ذلك إلى تواصل الارتفاع في ربحية القطاع المصرفي، وهو ما تثبته نسبة العائد على حقوق المساهمين التي فاقت 14%.

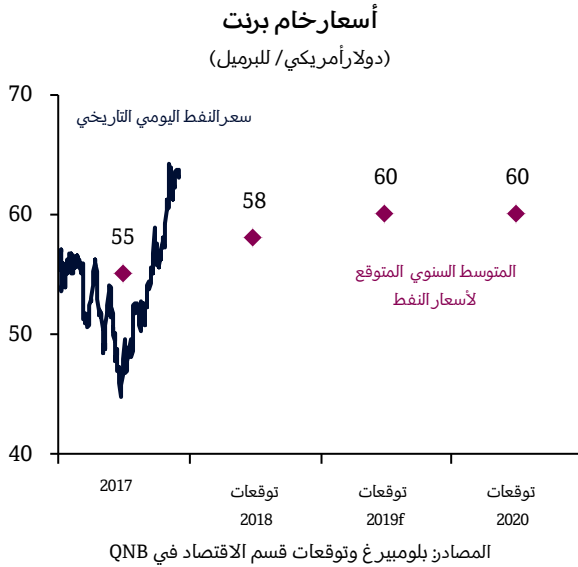
آفاق الاقتصاد الكلي (2018 – 2020)

سيؤدي ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنفاق المرتبط بالغاز الطبيعي المسال إلى زيادة النمو



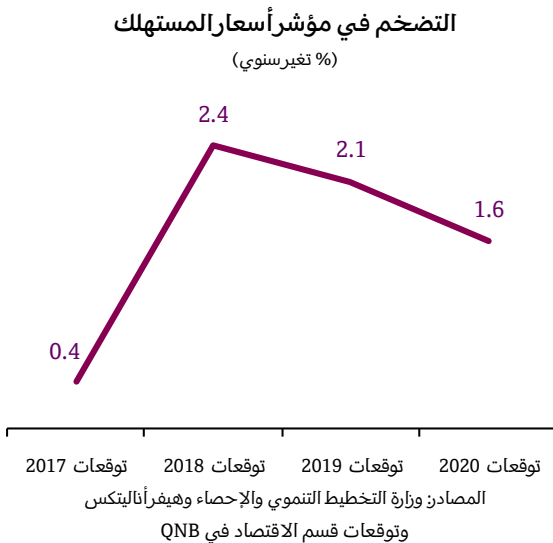
تتوقع أن يرتفع النمو في القطاع غير النفطي من 4.5% في 2017 إلى 4.8% في 2018 وإلى 5.5% في 2019 و2020، حيث سيؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تخفيف الصعوبات المالية، كما أن الاستثمارات في التوسع في إنتاج الغاز في المدى الطويل سيكون دافعاً للنمو من عام 2019 فصاعداً. وأعلنت قطر مؤخراً عن عزمها زيادة إنتاج الغاز الطبيعي المسال بنسبة 30% خلال 5 إلى 7 سنوات. ويتطلب تحقيق الإنتاج الإضافي استثمارات كبيرة في منشآت الإنتاج والمعالجة ما من شأنه أن يعزز النمو في الوظائف والطلب المحلي من 2019 فصاعداً، على الرغم من أن غالبية هذه الاستثمارات لن تبدأ إلا بعد عام 2020. أما فيما يتعلق بالقطاع النفطي، فتتوقع أن يظل النمو مستقراً في 2018 ويرتفع بنسبة 1.0% في 2019 ثم 0.6% في 2020. فتמידد اتفاق أوبك لخفض الإنتاج خلال 2018 سيبقي على إنتاج النفط مستقراً، لكن من المرجح أن يرتفع النمو بعد ذلك في 2019 على افتراض إنهاء اتفاق خفض الإنتاج، ثم في 2020 مع بدء الإنتاج الجديد للغاز من مشروع برزان (وهو مشروع جديد لإنتاج الغاز من أجل الاستهلاك المحلي). نتيجة لذلك، من المرجح أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 2.2% في 2017 إلى 2.5% في 2018 و3.3% في 2019 و3.3% في 2020.

من المتوقع أن تشهد سوق النفط توازناً في المدى القريب



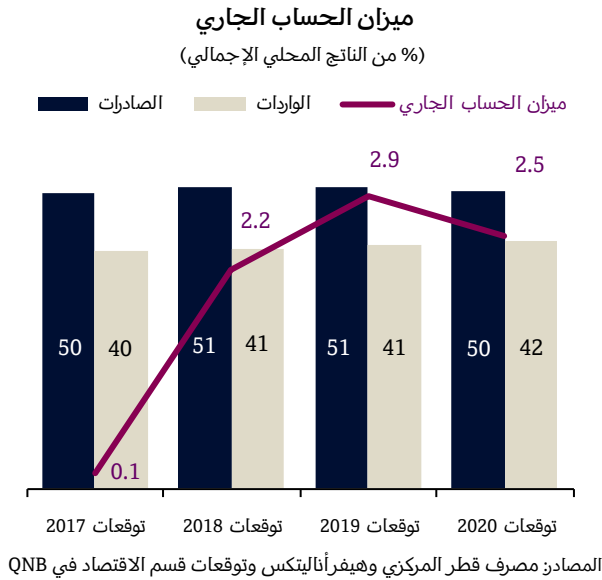
من المتوقع أن تبلغ أسعار النفط متوسط 58 دولار للبرميل في 2018. ومن شأن قرار منظمة أوبك بتمديد اتفاق خفض الإنتاج خلال كامل 2018 أن يدعم الأسعار مع توقع انخفاض المخزونات العالمية إلى أدنى مستوى لها خلال خمس سنوات في النصف الثاني من العام، مما يقلل من تراكم المعروض في السوق. إلى جانب ذلك، من المتوقع أن ينمو الطلب على النفط بحوالي 1.3 مليون برميل في اليوم في 2018. ما سيعطي مزيد من الدعم للأسعار لكن مكاسب الأسعار ستكون محدودة بسبب ارتفاع الإنتاج الأمريكي الذي يُتوقع له أن ينمو بمقدار 1 مليون برميل في اليوم في 2018. وما بعد 2018، ستكون الأسعار بحدود 60 دولاراً للبرميل مع استمرار تأثير السوق بعوامل الإنتاج من أوبك والولايات المتحدة. وسيؤدي ارتفاع سعر النفط المطلوب لتغطية تكلفة الإنتاج في الولايات المتحدة إلى تباطؤ نمو الإنتاج، لكن من المرجح أن تملأ أوبك هذه الفجوة من خلال الزيادة التدريجية في الإنتاج لإعادة اكتساب حصتها السوقية بعد انتهاء اتفاقية خفض الإنتاج. وبصفة عامة، تتوقع أن يتوخى المنتجون العالميون الحذر من أجل تجنب إغراق السوق بالإمدادات وبالتالي ستظل السوق متوازنة بشكل عام.

من المتوقع أن يرتفع التضخم على أساس سنوي في 2018 مع إدخال ضريبة القيمة المضافة ثم ينخفض بشكل تدريجي



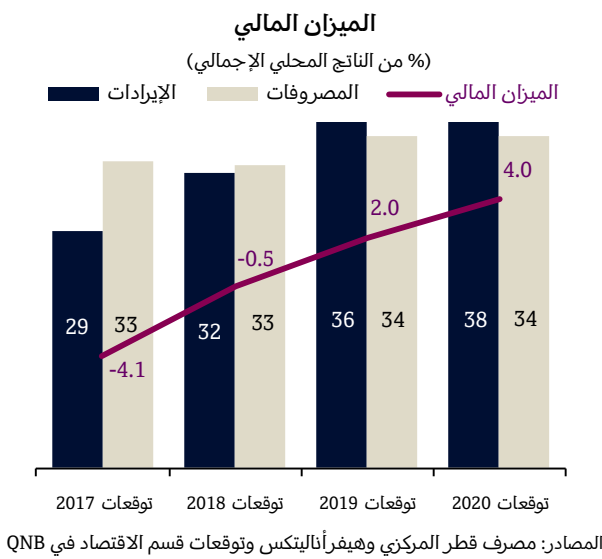
من المتوقع تطبيق ضريبة القيمة المضافة في النصف الثاني من 2018 بنسبة 5%. وتحتسب هذه الضريبة بشكل رئيسي على الملابس والسلع المعمرة الأخرى إلى جانب الخدمات غير الأساسية كالمطاعم والفنادق والترفيه، مما سيؤدي إلى رفع التضخم على أساس سنوي إلى حوالي 2.4%. كما أن ارتفاع أسعار النفط في 2018 سيزيد من الضغوط التضخمية على الأسعار عن طريق زيادة تكاليف النقل. وفي 2019، سيظل التضخم على أساس سنوي مرتفعاً نسبياً خلال النصف الأول من العام نتيجة للزيادات المترتبة عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة. لكن، ابتداءً من النصف الثاني من 2019، من المرجح أن ينخفض التضخم السنوي في مؤشر أسعار المستهلك بشكل تدريجي مع تلاشي تأثير ضريبة القيمة المضافة ومع الاستقرار المتوقع لأسعار النفط. نتيجة لذلك، تتوقع أن يبلغ التضخم 2.4% في 2018 ثم يتراجع إلى 2.1% في 2019 و1.6% في 2020.

من المتوقع أن يزيد فائض الحساب الجاري في 2018 - 2020 مع ارتفاع أسعار النفط ونمو معتدل في الواردات



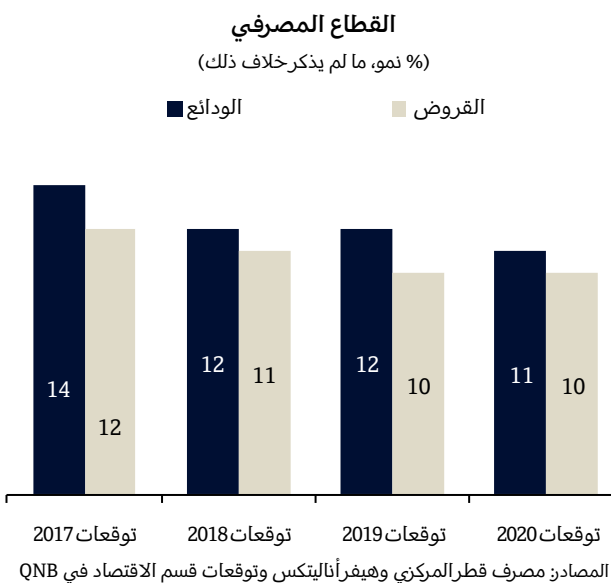
من المرجح أن يرتفع فائض الحساب الجاري لقطر بثبات إلى 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي في 2018 و2.9% في 2019 قبل أن يتراجع قليلاً إلى 2.5% في 2020. ويتحدد ميزان الحساب الجاري لقطر بشكل رئيسي بالصادرات النفطية والواردات غير النفطية. ونتوقع أن ترتفع أسعار النفط العالمية بحوالي 6% في 2018 و3% في 2019 وتظل دون تغيير كبير في 2020. كما من شأن ارتفاع إنتاج النفط في 2019 و2020 نتيجة إنهاء اتفاق أوبك لخفض الإنتاج أن يعزز الصادرات. وفي نفس الوقت، من المتوقع أن ترتفع الواردات بوتيرة معتدلة، مدفوعة باستمرار أنشطة المشاريع وارتفاع الإنفاق الحكومي وارتفاع النمو غير النفطي في 2018 - 2020 الذي سيترتب عنه ارتفاع مطرد في الواردات. ومن شأن ارتفاع فوائض الحساب الجاري أن يحافظ على الاحتياطيات الدولية في مستوياتها الحالية أو يزيدها. ونتوقع أن تبلغ الاحتياطيات الأجنبية 37 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2017 أو حوالي 6 أشهر من تغطية الواردات وأن تظل عموماً عند هذا المستوى مستقبلاً.

من شأن تعافي الإيرادات النفطية أن يعيد الموازنة العامة إلى تحقيق فائض في 2019 - 2020



نتوقع أن تتحسن الموازنة العامة من عجز بنسبة 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي في 2018 إلى فائض بنسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي في 2019 و4% في 2020 مع ارتفاع الإيرادات النفطية التي ستكون أكثر من كافية للتعويض عن زيادة الإنفاق الحكومي. ففي 2018 - 2020، نتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط وإدخال ضريبة القيمة المضافة إلى زيادة الإيرادات بشكل مطرد. وفيما يخص الإنفاق، من المتوقع أن يتواصل الإنفاق الرأسمالي في 2018 مع تنفيذ المشاريع المرتبطة باستضافة كأس العالم لكرة القدم. وفي 2019، نتوقع أن يؤدي الإنفاق الإضافي المرتبط بكأس العالم، إلى جانب المشاريع المتعلقة بالغاز الطبيعي المسال إلى ارتفاع الإنفاق الرأسمالي. لكن من المحتمل أن تستمر القيود على الإنفاق الجاري في 2018، مما سيبقي الإنفاق الحكومي منخفضاً بشكل عام. وبحلول 2019 - 2020، من المرجح أن يتم تخفيف القيود المالية مما سيؤدي إلى زيادة الإنفاق الجاري. ومن المحتمل أن يتراجع الدين العام من 51% من الناتج المحلي الإجمالي في 2018 إلى 47% في 2020 مع عودة الموازنة العامة إلى تحقيق فائض.

من المتوقع أن يستقر نمو القطاع المصرفي مع تقلص احتياجات التمويل العام للتمويل



من المتوقع أن يتباطأ نمو القروض تدريجياً في 2018-2020 مع انخفاض حاجة القطاع العام إلى التمويل في ظل توقع حالة التوازن في الموازنة العامة في 2018 وفائض في 2019 - 2020. كما يُتوقع أن يظل نمو الائتمان للقطاع الخاص مرتفعاً لكن مع اعتدال طفيف حيث أنه قد تم استكمال أغلب عمليات التمويل للموجة الحالية من المشاريع. ومن المرجح أن يظل نمو الودائع قوياً في 2018 - 2019 بنسبة 12% مع زيادة تدفقات ودائع القطاع العام نتيجة ارتفاع أسعار النفط. وفي 2020، قد يعتدل نمو الودائع في ظل وجود فائض في الموازنة قد يؤدي إلى تقليص طلب الحكومة للتمويل، مما سيؤدي إلى تخفيف الطلب على الائتمان وانخفاض حاجة البنوك لجذب تمويل خارجي. ومن المتوقع أن يكون نمو القروض أقل من نمو الودائع خلال 2018 - 2020. ويتوقع أيضاً أن تظل القروض المتعثرة على انخفاض في المدى المتوسط بفضل النمو الاقتصادي القوي. كما ستستمر قوة الرسالة والكفاءة التشغيلية في دعم قوة البنوك وربحياتها في المستقبل.

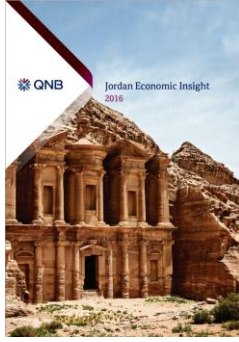
المؤشرات الرئيسية

توقعات 2020	توقعات 2019	توقعات 2018	توقعات 2017	2016	2015	2014	2013	2012	
3.3	3.4	2.5	2.2	2.2	3.6	4.0	4.4	4.7	مؤشرات القطاعات الحقيقية نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%) قطاع النفط والغاز القطاع غير النفطي الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار أمريكي) النمو (%) القطاع غير النفطي (% من الناتج المحلي الإجمالي) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (معدل القوة الشرائية، ألف دولار أمريكي) تضخم مؤشر أسعار المستهلك (%)
0.6	1.0	0.0	-0.1	-1.0	-0.5	-0.6	0.1	1.2	
5.5	5.5	4.8	4.5	5.6	8.2	9.8	10.4	9.9	
204.9	195.8	184.0	169.0	152.5	164.6	206.2	198.7	186.8	
4.7	6.4	8.8	10.9	-7.4	-20.2	3.8	6.4	11.4	
71.9	70.8	69.9	68.5	69.7	61.4	47.5	44.3	42.0	
137.3	135.9	131.7	128.0	122.5	129.8	136.4	142.5	146.9	
1.6	2.1	2.4	0.4	2.7	1.7	3.4	3.2	1.8	
4.0	2.0	-0.5	-4.1	-9.0	-1.9	12.3	19.3	13.8	ميزان الموازنة (% من الناتج المحلي الإجمالي) الإيرادات المصروفات الدين العام
38.3	36.3	32.1	28.7	29.0	36.6	45.7	47.6	37.0	
34.3	34.3	32.6	32.8	38.0	38.4	33.4	28.3	23.3	
47.0	48.6	51.2	55.1	57.8	34.9	32.3	33.1	37.2	
2.5	2.9	2.2	0.1	-5.5	8.4	24.0	30.4	33.2	القطاع المالي الخارجي (% من الناتج المحلي الإجمالي) ميزان الحساب الجاري ميزان السلع والخدمات الصادرات الواردات ميزان الدخل ميزان التحويلات ميزان الحساب الرأسمالي والمالي الاحتياجات الدولية (غطاء الواردات المتوقعة) الدين الخارجي
8.5	9.8	10.2	9.6	5.9	20.1	37.0	43.1	47.2	
50.3	51.0	50.9	50.0	47.5	56.1	68.0	72.7	76.5	
-41.8	-41.2	-40.7	-40.4	-41.6	-36.0	-31.0	-29.7	-29.3	
1.9	1.3	0.7	0.1	-0.7	-2.2	-4.5	-5.2	-6.5	
-7.9	-8.3	-8.8	-9.6	-10.6	-9.5	-8.5	-7.4	-7.5	
-2.4	-1.2	-0.2	2.3	2.5	-11.9	-23.8	-26.2	-23.8	
7.7	7.7	7.7	7.7	7.7	9.9	8.7	7.9	6.7	
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	80.7	80.4	84.8	76.9	87.4	
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	-4.6	3.4	10.6	19.6	22.9	المؤشرات النقدية نمو النقد وشبه النقد سعر الفائدة لدى مصرف قطر المركزي (نهاية الفترة) سعر الفائدة ما بين البنوك (%، 3 أشهر ليور، نهاية الفترة) سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الريال القطري (متوسط)
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	1.00	0.75	0.75	0.75	0.75	
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	2.0	2.5	1.5	1.1	1.1	
3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	14.5	16.2	16.5	16.5	17.7	المؤشرات المصرفية (%) العائد على حقوق المساهمين نسبة القروض المتعثرة نسبة كفاية رأس المال نمو الودائع نمو الائتمان
1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.6	1.7	1.9	1.7	
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	16.1	15.6	16.3	16.0	18.9	
11.0	12.0	12.0	14.0	11.8	8.2	9.6	19.7	26.0	
10.0	10.0	11.0	12.0	12.1	15.2	13.1	13.3	26.0	بنود المذكرة السكان (مليون) النمو (%) إنتاج النفط (ألف برميل في اليوم) متوسط إنتاج الغاز الخام (مليار قدم مكعب في اليوم) متوسط سعر خام برنت (دولار أمريكي / برميل)
2.89	2.83	2.77	2.71	2.62	2.44	2.22	2.00	1.83	
2.0	2.0	2.3	3.6	7.4	10.0	10.6	9.3	5.8	
1,958	1,946	1,897	1,897	1,899	1,898	1,893	1,903	1,931	
19.9	19.8	19.8	19.8	19.8	19.8	19.8	19.8	19.8	
60.0	57.9	55.0	54.0	45.0	53.6	99.5	108.8	111.7	

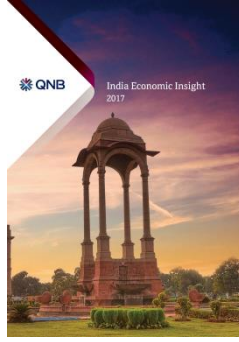
المصادر: BP وصندوق النقد الدولي ووزارة التخطيط التنموي والإحصاء ومصرف قطر المركزي وهيفرأنا ليتكس وتوقعات قسم الاقتصاد في QNB

مطبوعات مجموعة QNB

تقارير الرؤى الاقتصادية الأخيرة



[الأردن - 2016](#)



[الهند - 2017](#)



[قطر - أبريل 2017](#)



[الكويت 2017](#)



[سنغافورة 2017](#)



[قطر - سبتمبر 2016](#)



[الكويت - 2016](#)



[إندونيسيا - 2016](#)



[فيتنام - 2016](#)



[الصين - 2016](#)

تقارير قطر

الرائد الشهري لدولة قطر

التحليلات الاقتصادية الأخيرة

[ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لقطر في الربع الثالث](#)
[الصين تسعى لتحقيق نمو أبطأ ولكن أعلى جودة في عام 2018](#)
[الإصلاحات الضريبية الأمريكية تعوض عن تباطؤ النمو في عام 2018](#)
[النمو العالمي سيشهد تباطؤاً طفيفاً في عام 2018](#)
[متوسط أسعار النفط بحدود 60 دولاراً للبرميل في عام 2018](#)
[اتجاهات جديدة في السوق الآسيوية للغاز الطبيعي المسال](#)
[مصادر تدفقات رؤوس الأموال العالمية](#)
[الأسواق الناشئة الآسيوية تتمتع بأفضل آفاق النمو للمدى الطويل](#)
[السياسة النقدية العالمية ستبقى ميسرة في عام 2018](#)
[توقعات بتسارع النمو في تركيا خلال الربع الثالث](#)
[الصين: نمو مفاجئ في 2017 مع احتمال حدوث تباطؤ في 2018](#)
[هل بالإمكان استدامة الانتعاش في النمو العالمي؟](#)
[يرجح أن تمدد أوليك تخفيضاتها بسبب ارتفاع إنتاج الدول غير الأعضاء](#)
[الاقتصاد القطري يثبت صلابته](#)
[التجارة العالمية تنتعش في الاقتصادات الناشئة الآسيوية والولايات المتحدة](#)
[انتعاش التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الناشئة في عام 2017](#)
[الصين تظل أكبر تهديد للاستقرار المالي العالمي](#)
[نمو اليابان القوي للمدى القريب يحجب تحدياتها طويلة الأجل](#)
[تزايد الثقة في الأسواق الناشئة](#)

إبراء ذمة وإشعار بحقوق الطبع والنشر

لقد تم جمع كافة المعلومات التي يحتوي عليها هذا التقرير والتحقق منها بعناية، غير أن مجموعة بنك قطر الوطني لا تقبل أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسائر مباشرة أو عرضية تنشأ عن استخدامه. ومتى تم التعبير عن أي رأي، ما لم يتم النص على خلاف ذلك، فهو رأي المؤلفين ولا يتفق مع رأي أي طرف آخر ولا يجوز نسبة هذا الرأي لأي طرف آخر.
تم توزيع التقرير مجاناً لشركاء الأعمال المهمين بالنسبة لمجموعة بنك قطر الوطني، ولا يجوز نسخه سواء كلياً أو جزئياً بدون تصريح.

المركز الرئيسي والفروع الدولية والمكاتب التمثيلية

الصين

مكتب تمثيلي
المركز المالي العالمي بمدينة شانغهاي
الطابق 9، غرفة 930
100 سنشوري أفينيو،
منطقة بودونغ الجديدة
الرمز البريدي 200120
شانغهاي، الصين
هاتف: +86 21 6877 8980
فاكس: +86 21 6877 8981
qnb.com

موريتانيا

فرع
سيني ستر الخيمة
10 شارع مامادو كوناتي
ص.ب. 2049
نواكشوط، موريتانيا
الهاتف: +22245249651
الفاكس: +22245249655
QNBMAuritania@qnb.com

سنغافورة

فرع
3 تيماسيك أفينو
01-27، برج سينتينال
39190
سنغافورة
الهاتف: +65 6499 0866
الفاكس: +65 6884 9679
QNBSingapore@qnb.com

فرنسا

فرع
65 أفينو إينا
75116
باريس، فرنسا
الهاتف: +33 1 53 23 0077
الفاكس: +33 1 53 23 0070
QNBParis@qnb.com

ميانمار

مكتب تمثيلي
رقم 53، طريق ستراند رقم 316
ستراند، بلدة باييدان
يانغون ميانمار
الهاتف: +9512307371
الفاكس: +9512307372
QNBMyanmar@qnb.com

جنوب السودان

فرع
مخطط رقم 67
طريق الميناء
أسواق كونيوكوني
ص.ب. 587، جوبا - جنوب السودان
الهاتف: +211 959 000 959
QNBSouthSudan@qnb.com

إيران *

مكتب تمثيلي
17 طريق أفريقيا السريع
مبنى نافاك، الطابق السادس، وحدة 14
تهران، إيران
الهاتف: +98 21 88889814-22
الفاكس: +98 21 88 889 824
QNBIran@qnb.com

عمان

فرع
مبنى QNB، مطرح، MBD
مقابل البنك المركزي العماني
ص.ب. 4050، 112، روي
مسقط، عمان
الهاتف: +968 2478 3555
الفاكس: +968 2477 9233
QNBoman@qnb.com

السودان

فرع
برج QNB - طريق أفريقيا
شارع العمارات رقم 17
ص.ب. 8134
الخرطوم، السودان
الهاتف: +249 183 48 0000
الفاكس: +249 183 486666
QNBsudan@qnb.com

الكويت

فرع
برج العربية، شارع أحمد الجابر
منطقة الشرق، ص.ب. 583
دسمان، الكويت
الهاتف: +965 2226 7023
الفاكس: +965 2226 7021
QNBKuwait@qnb.com

قطر

المركز الرئيسي
ص.ب. 1000
الدوحة، دولة قطر
الهاتف: +97444252444
الفاكس: +974 44413753
ccsupport@qnb.com
qnb.com

المملكة المتحدة

فرع
51 شارع جرورفينور
W1K 3HH لندن
المملكة المتحدة
الهاتف: +44 207 647 2600
الفاكس: +44 207 647 2647
QNBLondon@qnb.com

لبنان

فرع
مبنى كاييتال بلازا - شارع أحمد شوقي
ميناء الحصن سوليدير - بيروت
رياض الصلح 11-210
بيروت، لبنان
الهاتف: +9611762222
الفاكس: +9611377177
QNBLebanon@qnb.com

المملكة العربية السعودية

فرع
مبنى حمد التجاري
طريق الملك فهد (بجانب برج الفيصلية)
ص.ب. 230108
الرياض - المملكة العربية السعودية
الهاتف: +966 920010990
QNBKSA@qnb.com

فيتنام

مكتب تمثيلي
مركز تايمز سكوير
الطابق العاشر 57-69F - شارع دونغ خوي
مقاطعة بن نغي ويرد 1
مدينة هو تشي منه، فيتنام
الهاتف: +84 8 3911 7525
الفاكس: +84 8 3827 9889
QNBVietnam@qnb.com

اليمن

فرع
مبنى QNB
شارع الزيري، ص.ب. 4310
صنعاء، اليمن
الهاتف: +967 1 517517
الفاكس: +967 1 517666
QNB Yemen@qnb.com

* غير نشط

فروع QNB والشركات التابعة

الجزائر

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
شركة شقيقة
رقم 16، شارع أحمد أوقاويد
دالي إبراهيم، ص.ب. 103
الجزائر، الجزائر
الهاتف: +213 21918787
الفاكس: +213 21918881
info@hbtbf.com.jo

البحرين

QNB فاينانس بانك
شركة تابعة
شقة 51، الطابق الخامس، يونيتاغ هاوس،
عمارة 150، طريق 383، مجمع 315،
شارع الحكومة، ص.ب. 2435
المنامة، البحرين
الهاتف: +973 211322
الفاكس: +973 211339
dstk@finansbank.com

مصر

QNB الأهلي
دار شامبليون، 5 شارع شامبليون،
مركز المدينة 2664
القاهرة، مصر
الهاتف: +202 2770 7000
الفاكس: +202 2770 7099
Info.QNBAA@QNBALAHLI.COM

الهند

QNB Limited Private (India)
شركة تابعة
802 تي سي جي - المركز المالي، C 53
مجمع باندرا كيرلا، شرق باندرا
مومباي 400051
الهند
الهاتف: +91 22 26525613
QNBIndia@qnb.com

إندونيسيا

شركة تابعة بي تي بانك كيوان بي إندونيسيا تي بي كي
برج QNB إندونيسيا، 18 بارك اس سي بي دي
جي أي. جند. سودريمان كاف. 53-52
جاكارتا 12190
الهاتف: +62 21 515 5155
الفاكس: +62 21 515 5388
corporate.communication@qnb.co.id

العراق

مصرف المنصور
شركة تابعة
منطقة الوحدة
مقاطعة 14، مبنى 51
العلوية 3162
بغداد، العراق
الهاتف: +964 1 7175586
الفاكس: +964 1 7175514
info@mansourbank.com

الأردن

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
شركة شقيقة
ص.ب. 7693
الرمز البريدي 11118
عمان، الأردن
الهاتف: +962 6 500 5555
الفاكس: +962 6 56781211
info@hbtbf.com.jo

ليبيا

مصرف التجارة والتنمية
شركة شقيقة
برج بي سي دي، شارع جمال عبد الناصر
ص.ب. 9045، البرقاء
بنغازي، ليبيا
الهاتف: +218 619 080 230
الفاكس: +218 619 097 115
info@bcd.ly

فلسطين

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
شركة شقيقة
رام الله، شارع القدس، مبنى باديكو
ص.ب. 1473
الضفة الغربية، فلسطين
الهاتف: +970 2 2986270
الفاكس: +970 2 2986275
info@hbtbf.com.jo

قطر

شركة الجزيرة للتمويل
شركة زميلة
منطقة السد، شارع سحيم بن حمد
ص.ب. 22310
الدوحة- قطر
الهاتف: +974 4405 0444
الفاكس: +974 4405 0445

سويسرا

QNB Suisse SA
شركة تابعة
كاي دومونت بلانك 1
ص.ب. 1201-1785
جنيف، سويسرا
الهاتف: +41 22907 7070
الفاكس: +41 22907 7071
info@qnb.ch

سورية

QNB سورية
شركة تابعة
ميدان العباسيين
ص.ب. 33000 دمشق
الهاتف: +963 11-2290 1000
الفاكس: +963 11-44 32221
QNB Syria@qnb.com

تونس

QNB تونس
شركة تابعة
شارع مدينة العلوم
ص.ب. 320 - 1080
تونس، تونس
الهاتف: +216 71 754 911
الفاكس: +216 70 728 533

تركيا

QNB فاينانس بنك
شركة تابعة
منطقة أسن تبه، شارع بويكدر
مبنى كريستال كول، رقم 215
مقاطعة شيشلي، إسطنبول
الهاتف: +22245249651
الفاكس: +222 4524 9655
dstk@finansbank.com.tr

توغو

إكونيك ترانسفاشونال إنكوربوريتد
شركة زميلة
رقم 20 أفينيو سيلفانوس أوليمبيو
ص.ب. 3302
لومي، توغو
الهاتف: +22822217214
الفاكس: +22822214237
ecobanktg@ecobank.com

الإمارات العربية المتحدة

البنك التجاري الدولي
شركة شقيقة
الطابق الثالث والثالث عشر، برج فستيفال،
دبي فستيفال سيتي
ص.ب. 4449
دبي، الإمارات العربية المتحدة
الهاتف: +971 4 4023 000
الفاكس: +971 4 4023 737